

حرائر

ملحق خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

الأحد 25 نوفمبر 2012 م

8

حرائر

ملحق خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

الأحد 25 نوفمبر 2012 م

عنف في دائرة الصمت



أحلام عبد الملك صوفان □

العنف ضد المرأة له أثر كبير على دور المرأة في التنمية وفي حجم مشاركتها في الحياة العامة ويعتبر خبراء التنمية والاقتصاد ظاهرة العنف المعضلة الأساسية التي تعيق تمكين المرأة وتطورها وحصولها على حقوقها المكفولة في الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

العنف ضد المرأة يمثل مشكلة وظاهرة عالمية و ليس قاصراً على ثقافة أو دين أو بلد بعينه، أو على فئة خاصة من النساء بجمعت ما بغض النظر عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي لهذه المجتمعات. وإن كان هناك صلة بين نقص فرص الاستفادة من التعليم وفرص النجاح في الحياة وتدني المركز الاجتماعي في المجتمعات المحلية وبين العنف الممارس ضد المرأة.

ويعتبر العنف ضد المرأة من المشاكل الاجتماعية التي تقع في دائرة الصمت والتي نادرا ما يبلغ عنها إلى المعنيين بالأمر أو تسجل تحت مسببات أخرى غير العنف مما يعني أن ما ينشر من إحصاءات لا يمثل بأي حال من الأحوال حجم الظاهرة الحقيقي وذلك بسبب العادات والتقاليد أو العرف المتبع في بلد ما. كما أن عدم الحصول على بيانات أو إحصائيات واضحة عن العنف الموجه ضد المرأة يؤدي إلى قصور في الحصول على التمويل المناسب لمعالجة والحد من العنف ضد المرأة.

مع الأسف الشديد لا زال المجتمع يحمل مسؤولية العنف الواقع عليها وخاصة الجنسي منه و يتعامل مع القضية بصمت وإكثار. ولا زالت القوانين والسياسات قاصرة عن منع العنف فتح مسببات أخرى لصور العنف الشائعة في مجتمعا اليمنى العنف الأسري والزواج المبكر وأيضاً العنف الجسدي والجنسي والذي يؤثر بشكل سلبي على المرأة بشكل خاص وعلى الأسرة والمجتمع بشكل عام. وعلى الرغم من الجهود القائمة فإن النظم الصحية والقانونية القائمة غير قادرة على تلبية الاحتياجات المعنوية أو حمايتهن من حيث الكم والنوع. وتعتبر حملة الـ (16) يوماً وهو نشاط وحملة دولية لمناهضة العنف ضد المرأة أنشئ من قبل المعهد النسوي الأول للقيادات النسوية بالتنسيق مع مركز القيادة العالمية للمرأة في عام 1991م مناسبة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة وحشد الأفراد والجماعات من جميع أنحاء العالم لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة . وقد تم الاتفاق على تسمية هذا النشاط بحملة الـ (16) يوماً لأنه يتوافق مع الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة وينتهي بالاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر، للتأكيد بأن العنف ضد المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان.

ويتخلل هذه الحملة عدد من الأيام العالمية والتواريخ المهمة منها (29) نوفمبر الذي يصادف اليوم العالمي لمناصرة حقوق الإنسان، و (1) ديسمبر اليوم العالمي للإيدز. وتندرج أهمية الحملة في: زيادة الوعي حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي باعتبارها قضية حقوق الإنسان على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز العمل المحلي حول العنف ضد المرأة، وإنشاء رابط بين العمل على المستوى المحلي والدولي لوضع حد للعنف ضد المرأة، توفير منتدى يتمكن منظمون من تطوير وتبادل الاستراتيجيات جديدة وفعالة، ويلعب صندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً في تقديم الدعم الفني للكوادر الوطنية ممثلة باللجنة الوطنية للمرأة بمرامجه القانونية والتشريعات الخاصة بالتنميين ضد المرأة كما يقوم بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المجال والمناصرة للحد من العنف ضد المرأة بتأهيل الكوادر الصحية ومقدمي الدعم النفسي والقانوني بتقديم الخدمات اللازمة للفئات اليعتقة ، كما يقوم إلى جانب ذلك برفع الوعي في أوساط المجتمع بوسائل متعددة منها الرئية والمقروءة والسمعية ومقدمي الدعم القائم على أساس النوع الاجتماعي وبالأخص صانعي القرار والمجتمع بشكل عام ممثلاً في الرجل شريك المرأة في شتى المجالات.

□ مسؤولة النوع الاجتماعي بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الضحية (أ.ق) من محافظة عمران وتبلغ من العمر 25 عاماً هي إحدى ضحايا العنف الأسري وتنزل حالياً في دار الوثام الأسري التابعة لاتحاد نساء اليمن تروي تفاصيل قصتها ومعاناتها حيث قالت: لقد بدأت قصتي بعد زواجي من رجل لا اعرفه غير انه قريب زوجة أخي (أخوها) وقد ظلت معه بعد الزواج شهراً ونصف شهر وبعدها هاجر إلى السعودية للعمل وتبدأ معاناتي عندما تلقيت اتصالات من أشخاص سعوديين يقولون لي أنهم قد شاهدوا صوري وأنا اليبس كذا وكذا والتي اعطاهم إياها زوجي وقتها شعرت بمرارة و ألم كبير وعلى الفور قررت الذهاب إلى بيت أهلي حنقاً منه كونه سمح لغرباء بأن يشاهدوا صوري الخاصة التي لا يصح لأحد أن يشاهدها غيره، وظللت في بيت أهلي لمدة سنة ونصف وعندما عاد زوجي طلب رجوعي إلى بيته فرفضت وطلبت الطلاق لأنني لم أعد اأثمنته على نفسي ،وحينما رفضت العودة إليه قام أخوتي وبالذات أخي المتزوج باخذت زوجي بضربي محاولين إرغامني على الرجوع إليه وعندما أصرت على موقفي عاملوني بعنف وضربوني وعذبوني وربطوني من قدمي بسلسلة حديد على دبة غاز مليئة واستمر حالي هكذا لمدة 18 يوماً وكنت اسمع إلى يهودتي ويقول انه سيعمل لي ابرة فيها أسيد حارق ليحرق جسми وقتها قررت الهرب من البيت وبالفعل تمكنت من ذلك ونذهبت إلى بيت عمي مستنجدة به وظلم علي يد أقرب الناس إليها وهم من كان يفترض بهم حمايتها ورعاية مصالحها فتقول وقلبي يتفطر حزناً: لقد لجأت إلى هذه الدار بعد أن أغلقت أمامي كل الأبواب ولم يعد لدي من أحد في هذه الدنيا ليحميني ويقف إلى جانبي لأن أهلي وأقرب الناس إلى تخلوا عني والدولة لم تنصفتني أو توفر لي الحماية والأصل الكل ضدي ليس لأني



يعد العنف الأسري أحد أبرز أشكال العنف الذي يمارس ضد المرأة اليمنية وعلى نطاق واسع وبات ظاهرة تتطلب الوقوف أمامها بجد للبحث في أسبابها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها والحد منها.. ومن هذا المنطلق حرصت الصحيفة ومن خلال هذا التحقيق على النزول الميداني إلى عدد من مراكز الإيواء الخاصة بضحايا العنف بالعاصمة صنعاء وزيارة عدد من الأسر التي تعاني المرأة فيها من هذه العنف والمعنيين في الجهات ذات العلاقة لتقف على حجم الظاهرة والسبل الكفيلة بمواجهتها والى التفاصيل:-

تحقيق / بشير الزمعي - هناء الوجيه	

مذبذبة ولكن لأنني امرأة ضعيفة وليس لدي من يسندني ويحميني. وهنا أوجه إلى أن زوجتي بشخص آخر ولم اسلم من المشاكل مع زوجي الثاني ورجعت إلى عند الشيخ لأنه أصبح ولي أمري فطلب مني أن استحمل وكثرة المشاكل واستمرار معاناتي قررت الحنق إلى عند الشيخ وقد كان عندي وأهلي وشكري أيضا لمسئولة الدار التي بنت من الزوج الثاني وطلبت الانفصال عنه لكن الشيخ قال لي لو أردتي الانفصال عن زوجك إما أن تتنازلي له عن مهرك أو عن ابنتك،فاخترت ابنتي وتنازلت له عن مهري، وذلك بعد أن سمعت عن دار الإيواء الأسري

وطلعت في بيت أهلي رجوعي إلى فرع الاتحاد بعمران وهم أوصلوني إلى الدار في صنعاء .
والآن نلت حريتي من زوجي ذلك وهم معهم مطالبة زوجها المريض مع أبنائهما بأنهم وزوجاتهم لا يعاملونها معاملة حسنة وقد عانت كثيراً منهم ولم تعد تطيق العيش معهم مطالبة زوجها المريض العيش بمفردهم وتحمل الأبناء إيجار البيت وهو مارقضه الأبناء قابقوا على أيهم معهم وخرجت من بيتها دون رجعة حيث لجأت وزوجاتهم بعد أن مرض زوجها وأصبح عاجزاً عن العمل ودفع نفقات إيجار البيت الذي تسكنه هي وزوجها ممللة رفضها العيش مع أبنائهما بأنهم وزوجاتهم لا يعاملونها معاملة حسنة وقد عانت كثيراً منهم ولم تعد تطيق العيش معهم مطالبة زوجها المريض العيش بمفردهم وتحمل الأبناء إيجار البيت وهو مارقضه الأبناء قابقوا على أيهم معهم وخرجت من بيتها دون رجعة حيث لجأت إلى بيت ابن أخيها لتعيش معه ..
وهنا تقول

لقد بدأت معاناتي عندما تصابحت مع أبنائي بسبب ما تعرضت له ابنتي المتزوجة من ضرب وتعذيب منهم لأنها رفضت الرجوع إلى زوجها الذي أرغمت على الزواج به وحدثت بينها مشاكل وطلبت الطلاق منه فمنعوني من زيارتها واخذوا منها التلفون حتى لا تتواصل معي ومن ثم ضغطوا على أيهم الذي يعيش معهم ليطلقني وبالفعل تخلوا عني والدولة لم تنصفتني أو توفر لي الحماية والأصل الكل ضدي ليس لأني



الأسري التابعة لاتحاد نساء اليمن بالعاصمة صنعاء لأكون بالقرب من ابنتي نتقاسم معا الألم والمعانات .

إيواء ضحايا العنف

وفي دار الوثام الأسرى باتحاد نساء اليمن تحدثت جمالة صالح مسؤولة الدار بالقول: لقد أحضنت الدار (أ. ق) وابنتها وأمها (هـ.ع) وهمن جميعا لضحايا العنف الأسري . وقدم لهن الحماية والرعاية وسعمل الدار على تأهيلهن وتدريبهن ليتعلمن حرفة أو شغلهديدوية ليتمكن من العيش من خلالها أو البحث عن فرصة عمل آمنة تؤمن لهن لقمة العيش وحياة كريمة بعد أن يخرجن من الدار .. وتضيف جمالة صالح بالقول: لقد باتت قضية العنف الموجه ضد المرأة في اليمن وبالتحديد العنف الأسري قضية خطيرة تعاني منها المرأة على نطاق واسع في الريف والحضر وأصبحت ظاهرة تتسع وتزداد يوماً بعد يوم وبتنا نشاهدها ونسمع من قصص ومعانات تحدث يومياً تدمي القلوب قبل العيون . ونتمنى أن تقوم الدولة بمواجهها في حماية المرأة اليمنية من كل أشكال العنف الذي تعرض له وبالذات العنف الأسري لأن تجرمه وتسن التشريعات القانونية الرادعة وتفعلها للحد من هذه الظاهرة . وأوضحت أن الدار تستقبل حالات عديدة من ضحايا العنف تأتي من مختلف محافظات الجمهورية وتقدم الدار للنزليات خدماتها في الحماية الاجتماعية والرعاية المعيشية والتدريب والتأهيل والعمل على حل مشاكلهن ومنهن من توفق بينهن وأسرنهم ويعدن للعيش معهم وأخريات تقوم بتزويجهن والبعض نجد لهن فرص عمل وعندما نتأكد أن مشكلة النزيلة لدينا في الدار قد حلت نسبح بخروجها من الدار. وأشارت جمالة صالح إلى أنه وخلال العام الجاري 2012 استقبلت الدار (35) حالة من مختلف محافظات الجمهورية وقد تم تزويج (4) حالات وعدد منهن تم عمل حلول وفاق اسري لهن والبعض الأخر تلقين التدريب والتأهيل والتحقن بسوق العمل ولم يتبق في الدار سوى حالتين فقط وهما من التقيت بهما .

قانون ظالم

وتقول الضحية منال محمد: أنا أعيش حالة من الحاجة والفقر رغم أن لدي أموالاً كثيرة كان يفترض أن تكون من حقي لان والدي خرجت عن نطاق ذلك من وجهة نظرهم . أبي توفي ولديه أموال كثيرة و كما سمعت

.....>

بقت تلك الفتاة وزوجها وليغسل العار الذي سببته لهم وقد زاد الظلم والتعسف ليطال أيضاً الأم إلى جانب بناتها.

وتختتم سامية حديثها قائلة : على الأسر أن تخاف الله في بناتها وتحسن تربيتها وتذكر أن الله سبحانهسهم على الظلم الذي يقترفونه كما أن الضغط يولد الانفجار و كلما كان هناك ضغط تعرفوا لا كيف تفرض الأوامر. فالرجل يفرض على المرأة مهام فوق طاقتها وتوبخ إذا قصرت في تنفيذها وأحياناً بعض النساء قد تفقد حياتها كزوجة وترحل إلى بيت والدها لأنها كما يقولون لا يستفاد منها و كان المرأة أداة شقاء سواء في بيت والدها أم في بيت زوجها ويصل الأمر أحياناً أن المرأة تتمنى في معظم العائلات أن لها تغادر الحياة ربما تجد الراحة هناك .

ردود فعل

أما سامية يحيى ربة بيت من محافظة صنعاء فقد تحدثت عن قصة عنف أسري عاشت أحداثها وتألمت لها كثيراً حدثت في أسرة تسكن بالجوار منها حيث كان الأب في هذه الأسرة ظالماً إلى مستوى فوق المنطقي بحجة أن ضبط البنات واجب و لهن سبب العار و المشاكل في الحياة . فتقول سامية: لقد كانت كل بنات هذا الرجل محرومات من التعليم وممنوع خروجهن من المنزل لأن سبب من الأسنابك وممنوع عليهن زيارة الأهل أو الجيران .وكنا نسمع ضربه وتوبيخه لبناته لأتفه الأسباب . ولم يكنف بذلك بل نقل هذا السلوك إلى البنات في تلك الأسرة ويتمسح شيئاً من العذر السري لهن والبعض الأخر تلقين التدريب والتأهيل والتحقن بسوق العمل ولم يتبق في الدار سوى حالتين فقط وهما من التقيت بهما .

عنف مسموح

فيما تصف الأختصاصية الاجتماعية في مركز الأمل لرعاية الفتيات بشرى المقطري العنف الأسري بأنه احد أخطر أنواع العنف وبالذات انه يتم في إطار العائلة من قبل احد أفرادها بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالضحية و قد يشمل العنف الضرب و الظلم و الإجحاف بحق الفتاة في إطار مسموح به اجتماعيا استنادا إلى المعايير الشعبية والاجتماعية التي تؤيد تربية البنت والزمامه بطاعة ذويها و زوجها و السماح بتأديبها إذا خرجت عن نطاق ذلك من وجهة نظرهم . مبضيا المرأة وما يخصها من حقوق وما عليها من واجبات والتزامات، ووزارة الداخلية تسعى إلى موضحة أن نتاج العنف تنعكس سلبا على الفتاة و

المجتمع ككل فقد تصبح الفتاة ناقمة من المجتمع وتصرف على أساس ذلك و تخرج عن الطريق السليم وقد تعيش في حالة من الكآبة و الانكسار . مؤكدة ضرورة وجود قوانين لحماية المرأة و قبل القوانين ينبغي العمل على أساس نشر الوعي المجتمعي بحقوق المرأة في الدين الإسلامي و كيف ينبغي أن تصان ويحافظ عليها بما يحقق لها الحياة الكريمة لأنها بانية الأجيال وبها يكون التوازن و الصلاح في المجتمع عموما .

بعد ثقافي واجتماعي

ويقول الباحث أمين المشولي من مركز الدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن للبعد الثقافي أو الاجتماعي دافعا في اتجاه زيادة أو ضعف العنف الموجه ضد المرأة.وأضاف أن المتابع لإشكال العنف ضد المرأة ومستوياته وحدته يجد أنه يأخذ طابع البيئة التي تعيش فيها المرأة ، ففي المجتمعات وتوعيتهن من خلال الجلسات النفسية و الدينية يقران بأن ذلك شكل من أشكال العنف ضد المرأة. والمنيح الأخر من صور هذا العنف هو الأثر النفسي الناتج عنه وهو أن المرأة لا تلقى نظير هذا العمل أجرا وربما أيضا تحرم من الميراث هذا وقيل ذلك حرمانها من التعليم وطبعاً هذا يسمى بالعنف الخفي ومن أشكال هذا العنف أيضا الزواج المبكر والزواج بالإكراه وهذا شكل من أشكال العنف الذي يمارس من قبل الأسرة .موضحا أن هناك عنفا موجه للمرأة من المرأة كالعنف الذي يمارس من قبل زوجة الأب وهذا النوع من العنف مشهور ومنتشر في مجتمعنا ويمارس على نطاق واسع. مؤكدا أهمية إدراك وضع الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة بشكل جدي.

الجهل بحقوق المرأة

أما الملازم أول/سميرة أحمد عباس مدير إدارة حماية الأسرة بوزارة الداخلية فقد تحدثت حول هذا الموضوع وقالت أن أنواع العنف ضد المرأة اتكرت بعض النساء اللاتي قضين فترة الحكم ورفض أهلهن استلامهن أو الاعتراف بهن. ولذلك تحتاج إلى تعويد من القضايا المرتبطة بالمرأة و خاصة في الجانب الديني لان الإجحاف في حقها وظلها هو ظلم للمجتمع ككل .



مطلوب إجراءات رادعة وتشريعات قانونية توفر الحماية

للمرأة من العنف بما فيه الأسري

مناهضة العنف الذي تواجهه المرأة سواء كان على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ، فسعت إلى إيجاد إدارة عامة للمرأة والأحداث تتناول كل قضايا المرأة التي تعانيتها في هذا المجتمع، وتسعى إلى إنصاف المرأة وما تزال تواجه بعض الصعوبات في ذلك. مؤكدة أهمية دور وسائل الإعلام في مناهضة العنف الموجه ضد المرأة . وتوعية رجال الأمن بقضايا المرأة وعقد الدورات التدريبية لهم ليتمكنوا من فهم قضايا المرأة بشكل عام. متمنية أن تتواجد شرطة نسائية أو مأمورات ضبط قضائي للتعامل مع قضايا المرأة ولو في المناطق ذات الكثافة السكانية.

توعية دينية

وختاماً تقول المحامية غناء المقعد أن المرأة اجتماعيا لا زالت تعاني من الظلم الاجتماعي والهضم لحقوقها وفي بعض المناطق و القرى أو عند بعض الفئات الاجتماعية يقل الوعي الديني لديهم ولا يدركون أن الدين الإسلامي أوصى بالمرأة ومنحها حقوقها كاملة. وقد لا يجد العنف ضد المرأة أسريا صدى أو مواجهة من احد كونه يسير في إطار المسموح به اجتماعيا للحق والسلطة التي تمنح للأب والأخوة أو الزوج وهذا الأمر يقود إلى تمادي بعض الأفراد على قريباتهم من النساء وبالتالي نجد أن من نتائج العنف الأسري حرمان الفتاة من حقوق كثيرة منها الحرمان من التعليم والدفع بها نحو الزواج المبكر وحرمانها من اتخاذ أي قرار بالإضافة إلى انكسار وقلة حيلة يصاحب العديد من الفتيات .

وتواصل المقعد حديثها بالقول : أنا كحامية مرت على العديد من القضايا المرتبطة بالمرأة أو الفتاة و حين كنا ندرس الظروف المحيطة و التي أدت إلى الوقوع في ذلك الطريق نجد أن الأسباب الأسري أو العنف لدى بعض الأسر من الأسباب الأساسية التي قادت لذلك وفي بعض الحالات حين تصل المرأة إلى القضاء و يكون عليها أحكام نجد أن هناك اسر كثيرة تبترا من بناتها ،و لازلت أتذكر بعض النساء اللاتي قضين فترة الحكم ورفض أهلهن استلامهن أو الاعتراف بهن. ولذلك تحتاج إلى تعويد قوية بحقوق المرأة و خاصة في الجانب الديني لان الإجحاف في حقها وظلها هو ظلم للمجتمع ككل .